الآثار المحتملة لحذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي على المستوى العام للأسعار

أ.م.د.خليل إسماعيل إبراهيم
مركز بحوث السوق وحماية المستهلك/ جامعة بغداد
د.علي حسين محمد
معهد التخطيط الحضري والإقليمي/ جامعة بغداد

المقدمة:

هناك سجال طويل حول مشروع حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، إذ أن البنك المركزي العراقي سبق وأن تقدم بهذا المشروع إلى مجلس الوزراء بعد اتخاذ الإجراء آت الفنية اللازمة، وقد أثار هذا الموضوع جدلاً واسعاً بين اتجاهات عديدة يمكن وضعها في صنفين:-

الأول:- ويتزعمه البنك المركزي العراقي والباحثين المتحمسين للتسريع بإتخاذ الإجراءات لغرض إصدار القرار السياسي للموافقة علية بهدف إتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنفيذه.

الثاني:- ويتألف من عدد من المسؤلين في المواقع العليا وكذلك باحثين ورجال أعمال،فهؤلاء لديهم هاجس من الخوف من الشروع بحذف الاصفار الثلاثة من العملة وهم ينطلقون في تخوفهم هذا من اعتبارات يمكن تسميتها بالفنية،إذ أنهم يتخوفون من استغلال هذا المشروع في عمليات التزوير كما رجال الأعمال لديهم تخوف من استحواذ رأس المال الأجنبي على الموجودات الرأسمالية القائمة بعد حذف الأصفار إذ ستكون قيمتها متدنية قياساً بالوقت الحاضر، كما أن هناك تساؤلات كثيرة من جدوى هذا المشروع وعن الأضرار المحتمل أن تنتج عنة.

مشكلة البحث:-

غياب التصور الواضح عن الانعكاسات المحتملة لحذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي.

هدف البحث:-

تتبع الشروط والمستلزمات اللازمة لحذف الأصفار من الدينار العراقي والتي تجعل إتمام هذا المشروع ممكناً مع تجاوز أو تقليل الإنعكاسات السلبية المحتملة.

فرضية البحث:-

هناك نتائج إيجابية يتوقع حصولها إذا ما توافرت المقدمات العملية الضرورية لهذا المشروع مع احتمال حصول تطورات سلبية إذا لم تحكم تلك المقدمات كما ينبغي.

منهجية البحث :

إعتمد الباحث الطريقة الإستنباطية (Deductive Method) لأجل سبر اغوار الموضوع ومن ثم محاولة الوصول الى المبادئ الأساسية التي ينبغي إعتمادها للقيام بعملية حذف ثلاثة اصفار من العملة العراقية إذ تم الوقوف على تجارب دول عديدة من مختلف انماط الحكم والإستئناس بها في هذا المجال.

هيكلية البحث:

قسم البحث على أربعة محاور هي:

- الأول: مدخل نظري– الوسائل النقدية وتغيراتها
- الثاني: متابعة وتحليل للوضع النقدي في العراق.
- الثالث: مسوغات حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي والنتائج المتوقعة.
- الرابع : آثار حذف الأصفار في المستوى العام للأسعار.

فضلاً عن الإستنتاجات والتوصيات

المحور الأول
مدخل نظري- الوسائل النقدية وتغيراتها

تنبع أهمية وجود وسائل نقدية من أن الاقتصادات المعاصرة هي اقتصادات نقدية يجري فيها تبادل السلع والخدمات بواسطة النقود وذلك لانتهاء مرحلة المقايضة في الغالب الأعم من النشاطات الاقتصادية لما يرافقها من صعوبات في التبادل التجاري، وكان هناك جدل طويل حول الأسباب التي أدت الى شيوع قبول النقد كوسيط للتبادل التجاري فظهرت (سيد علي، 1986: 32) في هذا المجال مدرستان هما:

- **مدرسة النظرية السلعية: (Commodity Theory school)**
- **مدرسة النظرية الاسمية: (Nominal Theory schoo)**

المدرسة السلعية: تذهب الى ان اساس قبول اي شئ كنقود ينبغي ان يستند الى كونه سلعة اقتصادية ذات قيمة مباشرة في الاستعمال، أما المدرسة الاسمية فترى ان النقود هي عبارة عن بطاقة او تذكرة (Ticket) تستمد قبولها بصورة رئيسية من القانون او العادة وان النقود هي مخلوق الدولة.

في تقييم المدرستين يرى البعض (سيد علي– المصدر السابق) ان النظرية السلعية للنقود هي التي توفر التفسير التاريخي الصحيح لاصل النقود، فالسلع التي كان الطلب

عليها كبيراً كطعام او ملبس او أدوات زينة انفردت كوسائل مبادلة وكوحدات قياس في المجتمعات البدائية، ولكن بعد قيام الدولة الحديثة وتحسن وسائل المواصلات اصبحت صفة (التذكرة) في النقود هي الغالبة، بيد أن ديمومة عمل النقود الاسمية انما يتطلب وجود حدود للاصدار النقدي.

منذ عام 1960 قام عدد من حكومات الدول النامية بإعادة تسمية (إصلاح عملاتها)، (Mosley, 2005 1:1) فهناك بحدود سبعون حالة إصلاح قد تمت، فعلى سبيل المثال في كانون الثاني 2005 قامت تركيا باستبدال عملتها (الليرة) بليرة جديدة وذلك بحذف (6) أصفار وأصبحت أل (1000000) ليرة قديمة تساوي(1) ليرة جديدة، وفي تموز قدمت رومانيا شكل جديد من عملتها أل (ليو – lew) بأقل من أربعة أصفار وفي كلتا الحالتين تشير الحكومة في هاتين الدولتين للمواطنين ولعموم المجتمع من أن إعادة تسمية العملة (redenomination) توضح أن السياسة الاقتصادية كانت مجانبة للصواب، وأن عملية إصلاح العملة ينبغي أن تكون في إطار حزمة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية كما حصل في أفغانستان في تشرين الأول (أكتوبر) 2002 بعد سنين من تناقص قيمة العملة، كما أن إصلاح العملة يمكن أن يكون بمثابة وسيلة تحاول الحكومات من خلالها إعادة توكيد سيادة العملة (monetarysovereignty) عندما يفقد المواطنون الثقة بالعملة الوطنية فإنهم سوف يبدؤون باستخدام عملات أجنبية لاسيما تلك التي تحظى بقبول واسع (greater prestige) وهو ما يضعف الحكومات ويجعلها في حرج عند الانتشار الواسع للعملة الأجنبية (أو الدورة الكاملة)، هناك بعض التساؤلات للاسباب الحقيقية التي تقف وراء السرعة او البطئ الذي تتسم به اجراءآت الحكومات بصدد الاصلاح الاقتصادي منها:

- لماذا بعض الإصلاحات قد تمت في حين فشلت الأخرى.
- ولماذا بعض الحكومات تنتظر العديد من السنوات بعد مواجهة التضخم الجامح وبعد ان يصل سعرعملاتها إلى (1000) أو (5000) وحدة أمام الدولار لكي تقوم بإعادة أل (redenomination) ولماذا قامت أخرى بإجراء ذلك بسرعة نسبية.

ان الإجابة عن تلك التساؤلات وفقاً لبعض المحللين الاقتصاديين (Mosley,2005:1) ترتكز على مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية من ضمنها:–

- ✓ التضخم.
- ✓ اهتمام الحكومات بثقة عملتها.
- ✓ وتأثير العملات على الهوية الوطنية.

ووفقاً لهذا الرأي نجد أن التضخم هو أهم عامل لإعادة تسمية العملة وهي ترتبط بالعوامل السياسية ومن ضمنها:

- الآفاق الزمنية للحكومة (The governments' time horizons)
- عقيدة (أيديولوجية) الحزب الحاكم.
- تركب الحكومة (The fractionalization of government)
- الهيئة التشريعية (legislature)
- ودرجة الانسجام الاجتماعي (The degree of social heterogeneity)

كما أنة ينبغي الإشارة إلى أن إعادة تسمية العملة له تاريخ طويل ففي القرن (19) عندما كانت الحكومات تواجه عجزاً في الذهب والفضة فإنها تقوم بإعادة تعديل أقيام عملاتها بما يوافقها، ومن حيث طبيعة الحكم فإن كلاً من الحكومات الدكتاتورية (authoritarian) والديمقراطية لها من الأسباب ما يجعلها تقوم بإعادة تسمية العملة، الحكومات الديمقراطية على الأرجح تقوم بإعادة تسمية العملة إستجابة للتضخم العالي، أما الحكومات الدكتاتورية فإنها تقوم بإعادة التسمية حتى مع عدم وجود تضخم عالي خاصة عند وجود صراع محلي.

المحور الثاني
متابعة وتحليل للوضع النقدي في العراق

يعد العراق من البلدان ذات السبق التنظيمي في المجال النقدي مقارنة بالبلدان العربية.

- ففي عام 1947 صدر القانون رقم (42) لسنة1947اسس بموجب (المصرف الوطني العراقي) ليكون أول بلد عربي أسس مصرفاً وطنياً لإصدار النقد ومراقبة الأمور النقدية (سيد علي، 1983: 108) واصدر المصرف اول مجموعة من الاوراق النقدية التي تحمل اسمة في 1950/9/17.

- وفي عام 1952 كلف المصرف الوطني الاقتصادي الدانمركي (كارل آيفرسون Carl Iverson) بإعداد تقرير عن السياسة النقدية في العراق، وقد تم تقديم التقرير في عام 1954 متضمناً توصيات عديدة عالجت الاساليب والسياسات المصرفية السائدة وبيان المقترحات واستناداً لهذة المقترحات صدر قانون جديد هو:

قانون البنك المركزي العراقي رقم (72) لسنة 1956 ليشمل على تعديلات منها إستبدال كلمتي (بنك) و(مركزي) ليكون الاسم الجديد (البنك المركزي العراقي) لكون ذلك أكثر دلالة على مهامه وأعماله.

وبعد التغيير السياسي الذي حصل في 1958/7/14 صدر قانون العملة رقم (72) لسنة1959 أصبح البنك المركزي العراقي بموجبه السلطة النقدية الوحيدة المسؤولة عن إصدار العملة في العراق.

في 1976/5/29 صدر قانون البنك المركزي العراقي لسنة 1976 وكان من اهدافة (مجموعة القوانين،1976):

أ- ضمان استقرار العملة العراقية.

ب- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

ت- الإسهام في تعجيل النمو الاقتصادي.

ث- رفع المستوى المعاشي.

- بعد التغيير السياسي الذي حصل نتيجة للاحتلال الامريكي للعراق في 2003/4/9 صدر قانون البنك المركزي لعراقي رقم (56) لسنة 2004.

وإذا ما انتقلنا من القوانين التي اهتمت بالنقد الى تسليط الضوء على الوضع النقدي الراهن في العراق فانة يتضح لنا ما يأتي:

1. **طبيعة العملة المتداولة:**

في هذا المجال يتضح نشير الى ان العملة المتداولة في العراق تتكون من الأوراق النقدية فحسب،إذ يلاحظ غياب المسكوكات النقدية في العراق منذ مدة ليست بالقصيرة علماً أن البنك المركزي العراقي كان قد أصدرعام 2004 مسكوكات نقدية من فئة (25،50، 100) دينار إلا أنه لم يتم تداولها وذلك يعود لعدةعوامل لعل أهما صغر حجمها إذ أنها تكاد لاتمسك وتسقط من بين أصابع حاملها وهي أصغر حجماً من العملات النقدية ذات(1) و

(2) فلس في العهدين الملكي والجمهوري إضافة إلى قلة قيمتها في السوق منذ وقت إصدارها مما حمل البنك المركزي على سحبها عام 2008.

2. **كمية العملة:**

طبقاً لتقديرات البنك المركزي العراقي فإن العملة المتداولة حالياً تشكل كتلة نقدية هائلة تقدر بـ(51.7) تريليون دينار (الجهاز، 2011: 11) ولاشك في أن هذا الحجم الهائل يمثل مشكلة فنية إذ أن مثل هذا الرقم يحتاج إلى حاسبات خاصة للتعامل معها، كما أنها تشكل مشكلة أمنية إذ أنها تحتاج إلى مخازن خاصة وعجلات محكمة أمنياً أثناء نقلها بين المصارف والمنشآت الاقتصادية المختلفة،كما أن عرض النقد في زيادة مستمرة إذ ازدادت العملة المصدرة من (24174773) مليون دينار عام 2009إلى (27507328) مليون دينار عام 2010 وبنسبة زيادة بلغت(13.8%) سنوياً (الجهاز، 11:2011).

3. **هيكل العملة:**

عند النظر إلى هيكل العملة يتضح أنها تتكون من ستة فئات نقدية ورقية هي:- 250 دينار، 500 دينار، 1000 دينار، 5000 دينار، 10000 دينار، 25000 دينار وإذا أجرينا مقارنة بين قيمة اكبر هذه الفئات وهي (25000) دينار والدولار الأمريكي لوجدنا أنها تساوي (21) دولار على إعتبار أن سعر الصرف هو 1190دينار لكل دولار أمريكي لذا لجأ التجار وكبار المتعاملين إلى التعامل بالأوراق النقدية الأجنبية لاسيما الدولار الأمريكي، كما أنه لغاية عام 2008 كانت هناك عملة ورقية أخرى من فئة (50) دينار إلا أنها خرجت من التداول وذلك لتدني قيمتها السوقية، هذا إضافة غياب المسكوكات النقدية التي تساعد في المعاملات ذات القيمة القليلة مما يساعد في التقليل من تلف العملة الورقية التي تستخدم حالياً في التعامل لاسيما من الفئات النقدية الثلاث الأولى (250،500،1000) دينار والتي تسبب كثيراً من المشاكل عند حصول تلف فيها مما يدفع كثير من المواطنين للإعتذارعن قبولها لاسيما بعد أن أمتنع البنك المركزي هو الأخر عن قبولها بعد أن كان يقوم بتبديل العملة التالفة بكل يسر حيث كان يخصص نافذة لتبديل العملة التالفة.

4. **مدى قبول ألعمله محلياً ودولياً:**

في مجال قبول العملة العراقية في التداول لاسيما خارج العراق يمكن تمييز ثلاث مراحل هي:-

أ – **المرحله الأولى: (1970– 1990):**

خلال هذه المرحله كان هناك قبول جيد للعملة العراقية في العديد من البلدان لاسيما المجاورة إذ كانت للدولة موارد اقتصادية جيدة من جانب عائدات النفط وكانت هناك العوائد المتأتية من القطاعين الزراعي والصناعي فضلاً عن إسناد الدولة ممثلة بالبنك المركزي العراقي لسعر صرف الدينار العراقي مما شكل قوة اقتصادية انعكست على الدينار العراقي وجعله مقبولاً في العديد من الدول لاسيما المجاورة إلا أنه ومع بدء الحرب العراقية– الإيرانية عام 1980 ونفاذ الاحتياطيات من النقد الأجنبي الذي كانت تتمتع به الدولة ومن ثم بدء تزايد الديون الخارجية على العراق ابتداء من عام 1982 (الاقتصاد والأعمال، 1083: العدد 45) إذ قدرت ديون العراق الخارجية الطويلة الأجل عند نهاية عام 1984بحوالي (30) بلين دولار و تعميق التشوهات الهيكلية بعد تزايد المشاكل التي تواجه القطاعين الزراعي والصناعي وتناقص العوائد النفطية بدأ الدينار العراقي يواجه قبولاً اقل في العديد من الدول.

ب– **المرحلة الثانية (1990– 2003):**

خلال المدة التي تقع بين دخول القوات العراقية الكويت في 2/ 1990/8 وتغيير النظام السياسي في العراق في 2003/4/9، شهد الدينار العراقي انتكاسة أخرى إذ أنه بالنظر إلى قيام مجلس الأمن بفرض العقوبات الاقتصادية فقد تناقصت صادرات النفط بشكل كبير مما خلق أزمة اقتصادية خانقة وهو ما دفع الحكومة العراقية في كثير من الأحيان إلى التمويل بالعجز وأوجد نوعين من الأوراق النقدية ألأولى هي تلك التي كانت تدعى بالسويسرية والثانيه هي النقود التي تطبع محلياً والتي تدعى بـ (الطبع) وعلى الرغم من كون العملة المطبوعة في سويسرا كانت أفضل حظاً في التعامل إلا أنة بصورة عامة فإن العملة العراقية كانت أقل قبولاً في العديد من الدول إضافة ألى رفض التعامل بالنقود المطبوعة محلياً في إقليم كردستان العراق.

وقد سجل سعر صرف الدينار العراقي تدهوراً إذ وصل إلى ما يزيد على 3000 دينار مقابل دولار أمريكي واحد نهاية عام 1995(بلحاوي،1995: 8) إذ تدنت مستويات المعيشة مما ادى الى قيام السلطات النقدية بإتباع سياسة توسعية لتغطية العجز، وبعد التغيير الذي جرى عام 2003 حصل تحسن في سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار

الأمريكي إذ كان سعر الصرف حسب المزادالذي يجرية البنك المركزي 1499دينار لكل دولار (البنك المركزي،2005: 43).

ج- **المرحلة الثالثة (2003 -2011):**

شهد العراق بعد 2003/4/9 العديد من الأحداث السياسية والاقتصادية والنقدية لعل أهمها:

- في المجال السياسي، كان الحدث الأهم هو انهيار النظام السابق.
- وفي المجال الاقتصادي، تم رفع الحصار الإقتصادي عن العراق ومن ثم إرتفاع صادرات العراق من النفط.
- وفي المجال النقدي تم إصدار عملة جديدة واستبدالها بالعملة التي كانت سائدة قبل عام 2003، وقيام البنك المركزي العراقي بإجراء مزادات لبيع الدولار والعملات الأخرى.

ونتج عن رفع الغاء العقوبات الإقتصاديه زيادة صادرات العراق من النفط ومن ثم حصوله على المزيد من العوائد إذ إرتفع إجمالي الصادرات من (39،5) مليار دولار عام 2007إلى (63،7) مليار دولار عام 2008 (الجهاز، 2011: 11) وهو ما أدى إلى المساهمة في رفع صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من 3000 دينار إلى 1500 دينار وأخيرا أصبح سعر الصرف في الوقت الحاضر 1118 دينار لكل دولار أمريكي (البنك المركزي، 2010: 53) وهذا ما دفع إلى زيادة قبول الدينار العراقي في العديد من الدول المجاورة، فضلاً عن ذلك إزدادت ثقة الفرد العراقي بعملة بلده في التعاملات المحلية والدولية وأصبح بإمكانهم الاعتماد عليها بعض الشئ في التعامل عند سفرهم خارج العراق.

المحور الثالث

مسوغات حذف ثلاثة أصفار والنتائج المحتملة

ربما تكمن الغاية الأهم من حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي في رغبة السلطة النقدية بالوصول الى مرحلة يكون فيها الدينار ممثلاً حقيقياً الى الوظائف التي ينبغي ان يضطلع بها وهي كونه (وسيط للتبادل، وحدة حساب، ومخزن للقيمة) (Harris,1985:3).

في مجال حذف أصفار من العملة هناك تجارب لعدد من الدول التي سبق لها أن أقدمت على حذف أصفار من عملتها، فالسودان حذف صفرين من عملتة عام 2007 وألغت بوليفيا ثلاثة أصفار من عملتها عام 2008 وأزالت رومانيا أربعة أصفار من عملتها عام 2005 وقامت تركيا بشطب ستة أصفار من عملتها عام 2005 وهناك دول أخرى كثيرة قامت بحذف أصفار من عملتها في حين هناك دول مثل إيران في طريقها إلى القيام بمثل هذا الإجراء مما يدلل على أن عملية حذف الأصفار من عملات هذه الدول أو على الأقل في الكثير منها فيه فوائد عديدة اقتصادية وفنية ونفسية،ومن خلال هذا المحور سيتم معالجة الموضوعات الآتية:

أ- مسوغات حذف الأصفار:

يبدو أن هناك مسوغات عديدة لحذف الأصفار من العملة ولعل أهمها تقليص الكتلة النقدية الهائلة التي تراكمت في الاقتصاد العراقي حتى بلغت (51،7) تريليون دينار عراقي عام 2010 (الجهاز 2011: 11) إن تقليص الكتلة النقدية سوف تترتب علية عدة فوائد منها:

فوائد عملية تطبيقية، إذ أن التعامل بالعشرات والمئات والآلاف والملايين أيسر من التعامل بالبلايين* والترليونات والكوادرليون فوائد فنية، إذ أن زيادة الأعداد فوق (9) مراتب تسبب مشاكل عند الحساب فمعاملة البيانات (data processing) والبرامج الإحصائية (statistical software) مصممة للتعامل مع عملات صغيرة فوائد نفسية (psychological)، ذلك لأن هذه الزيادة الكبيرة في الكتلة النقدية ترافقت مع تصاعد حاد ومستمر في معدلات التضخم السنوي فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن هذه المستويات كانت في تصاعد طيلة المدة من 1990 إلى 2010 ماعدا سنة 1996 إذ حصل تراجع بسبب قبول مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والامم المتحدة (الجهاز،2011 :67).

---

* البليون billion (1000000000)

التريليون Trillion (1000000000000)

الكوادرليون quadrilion (1000000000000000)

إن حذف الأصفار الثلاثة من شأنه أن يقلل حجم الكتلة النقديه ويؤدي إلى جعل السيولة النقديه أقل في نظر كثير من المتعاملين مما يرفع من قيمة وحدة النقد،ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الأتي:-

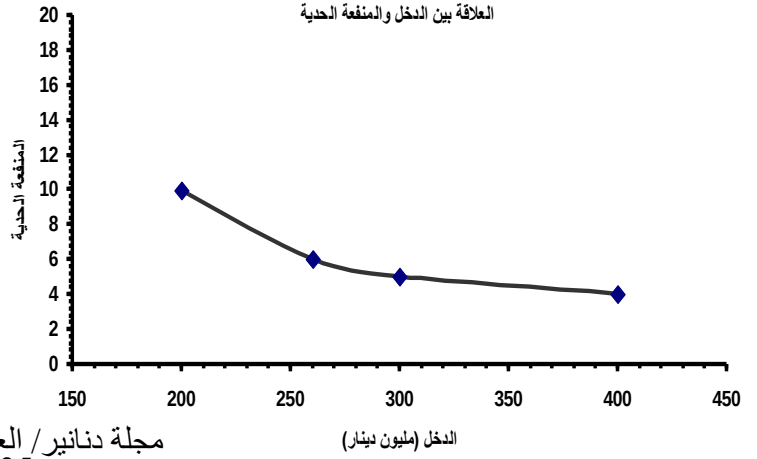
جدول (1) يوضح العلاقة بين الدخل والمنفعة الحدية

الدخل (مليون دينار)	المنفعة الحدية
200	10
260	6
300	5
400	4

المصدر: أرقام افتراضية

من الجدول السابق يتضح لنا أن العلاقة بين الدخل والمنفعة الحدية هي علاقة عكسية فكلما قل الدخل عند الفرد إرتفعت منفعته (أهميته) في حين أنه عند زيادة هذا الدخل لاسيما في المراحل المتقدمة من العمر يكون هذا الفرد قد أشبع الكثير من حاجاته المادية لذا تقل المنفعة الحدية للدخل،ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي:

شكل (1)



وإذا كانت العلاقة بين الدخل و المنفعة الحدية هي علاقة عكسية كما يتضح من الشكل (1) فإن العلاقة بين الدخل ومستويات الأسعار تبدو علاقة طردية،ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

العلاقة بين الدخل والمستوى العام للأسعار:

جدول (2)

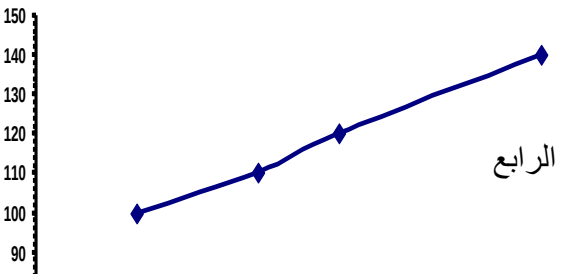
الدخل (مليون دينار)	المستوى العام للأسعار(%)
200	**100**
260	**110**
300	**120**
400	**140**

جدول افتراضي:

من الجدول يتضح أنة عند زيادة الدخل من 200 مليون دينار إلى (260، 300، 400) مليون دينار فإن مستويات الأسعار في كثير من الحالات تميل نحو الارتفاع وذلك يعود لعدم (أو ضعف) استجابة العرض الكلي من السلع والخدمات لزيادة الطلب مما يدفع مستويات الأسعار نحو الارتفاع.

ويمكن توضيح ذلك بيانياً من خلال الشكل الآتي :-

شكل (2)



العلاقة بين الدخل والمستوى العام للأسعار:
الدخل (مليون دينار)

وسبق لنظرية الأرصدة النقدية أن أسهمت في بيان آثار العلاقة بين حجم الأرصدة النقدية ومستوى الأسعار (الحجار،2009: 243).

- **فوائد إدارية:** إذ أن الكتلة النقدية الهائلة تجعل الأفراد ممن لديهم حسابات في المصارف لاسيما إذا كانت جارية يميلون إلى دفع هدايا (أو رشاوى) للعاملين في تلك المصارف من أجل ألإسراع بإنجاز معاملات السحب والإيداع، وتكون الهدية في حالة السحب أكبر إذ أن الفرد الذي يروم سحب جزء من وديعته يستميل أمين الصندوق لأجل تسليمه المسحوبات من الوديعة من الفئات النقدية الكبيرة فهذه الفئات توفر للشخص الوقت في عد النقود من جهة وتفادي دفع عمولات إذا كانت المسحوبات من الفئات النقدية القليلة القيمة (1000، 5000) دينار في حالة الرغبة لتحويل العملة العراقية إلى عملات أجنبية،كما أصحاب الرواتب سيكون من السهل عليهم التأكد من صحة ما استلموه إذ أن التأكد من (3000) دينار أسهل وأسرع مما لو كان المبلغ (3000000) دينار وكذلك الحال لسائر المتعاملين.

ب – متطلبات حذف الأصفار من العملة العراقية:

في مجال المتطلبات اللازمة لحذف ألأصفار من العملة في أي بلد هناك جدل وتخوف من الإقدام على هكذا إجراء إلا بعد التأكد الكبير من هذه المتطلبات، وإذا ما أخذنا الظروف العامة التي مّر ويمّر بها العراق حاليا فإن ألأمر سيصبح فيه كثير من التعقيد ذلك

لأن حذف ألأصفار ليس بالأمر ألهين كي يتخذ بشأنه قرار وعلى ضوء هذا القرار يتم التنفيذ، ولعل أهم المحاور التي ينبغي التركيز عليها في هذا المجال هي:-

1- ضرورة إشراك الخبراء الاقتصاديين ومراكز البحث في الجامعات والاستئناس بخبرة الدول التي سبقت العراق في مجال حذف الأصفار وأن تكون هناك ندوات وحلقات نقاشيه يتم الإعلان عنها بشكل واسع لأجل إتاحة ألفرصه لذوي الاختصاص للإدلاء بارآءهم ومقترحاتهم في هذا المجال على إن يتم الإستفاده من وسائل الإعلام لاسيما التلفزيون من أجل تغطية هذه النشاطات وصولا إلى بلورة المواضيع التي تدخل في نطاق حذف الاصفار الثلاثة.

2- وبعد بلورة خطة حذف الأصفار يصار إلى طلب مؤازرة الكتل ألسياسيه ومجالس المحافظات، إذ إنه بدون توفير مثل هذه ألمؤازره يصبح من العسير أن لم يكن من المستحيل تحقيق حذف الاصفار في ظل الاحتقان السياسي وعدم التوافق على كثير من المسائل التي تطرح للنقاش.

3- تهيأة الظروف الإقتصاديه لأجل زيادة فعالية الاقتصاد ومن ثم زيادة قوة الدينار العراقي إذ إنه من غير المتوقع تحقيق نتائج إيجابيه تذكر مالم يتم الإعداد لتحقيق إنجازات اقتصاديه ملموسة، فلابد من الوصول إلى:-

- إنتاج نفطي يتناسب ومقدار الاحتياطي من النفط العراقي.
- تحقيق إنجازات في القطاع الصناعي مثل تشغيل المعامل المتوقفة وإنشاء مرافق صناعية عامة وتشجيع القطاع الخاص
  لالإقدام على إنشاء المصانع التي يحتاجها البلد.
- توفير الدعم المناسب للقطاع الزراعي.
- وتوفير الحماية المناسبة من منافسة ألإنتاج ألمحلي وان تكون هذه الحماية محدده بسقف زمني كي لا تستغل الحماية في طرح منتجات ليست بالنوعيه والمستوى الذي يضاهي أو يقترب من المنتجات المثيلة المنافسة.

4- اتخاذ الإجراءات الحازمة ضد الفساد المالي والإداري لإجل قطع الطريق على الذين قد يحاولون اقتناص مناسبة حذف الأصفار وتبديل العملة ألقديمه بالعملة الجديدة وتحقيق مكاسب غير مشروعه، إذ إن الظروف الإدارية الحالية تشوبها شكوك في إنه ستكون

الفرص مواتيه للبعض من أجل استبدال عملات مزوره بالعملة الجديدة ، ومن ثم فإن هناك تضخم جديد للكتلة النقديةالجديدة نتيجة هذا التزوير.

5- اتخاذ إجراءات حازمه لطبع العملة في مؤسسات متخصصة معروفه لتفويت ألفرصه على أية محاولة للتزوير لاسيما في البداية ، إلا إنه يمكن بعد ذلك طبع العملة محليا.

ج- **النتائج المتوقعة من حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي:**

لاشك في أن حذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية إذا ماتم اتخاذ قرار بالموافقة على تنفيذه وقيام البنك المركزي العراقي باتخاذ الخطوات العملية في هذا الاتجاه فإنه يتوقع أن تكون له انعكاسات اقتصاديه واجتماعيه بالغة الأهمية ، وربما أمكن تأشير أهم تلك الإنعكاسات في المجالات ألأتية:-

1. التضخم الاقتصادي.
2. أعباء حمل النقود (كلفة ألصفقه).
3. قوة الدينار العراقي.
4. النمو الاقتصادي.
5. موازنة (مقايسة) الديون بين الأفراد وفض المنازعات الإقتصاديه.
6. التزوير في مجال العملة العراقية.

1- **حذف الأصفار والتضخم الاقتصادي:**

بالنظر إلى العلاقة التي تبدو بأنها وثيقه بين حذف الأصفار والكتله النقدية من جهة وبين التضخم الاقتصادي فإن الباحث يود تأجيل البحث في هذا الموضوع إلى المبحث الثالث.

2- **أعباء حمل النقود:**

بالنظر إلى انخفاض قيمة وحدة النقد (الدينار) في الوقت الحاضر إذ لا تزيد قيمته الحالية عن (فلس) موازنة بقيمته خلال الفترة الماضية لاسيما التي سبقت عام 1990، لذا فإن ألدوله قد عالجت ذلك بزيادة الإصدار النقدي مع إعادة هيكلة الأوراق النقدية فبعد أن كانت ألأوراق النقدية تقتصر على الفئات (¼، ½، 1، 5، 25) دينار صدرت فئات نقدية جديدة مثل (50، 100،250) دينار ثم بعد ذلك صدرت أوراق نقدية من فئة (10000،25000) دينار مما يعكس انخفاض قيمة وحدة النقد (الدينار) سنة بعد أخرى،

وبعد أن كان التعامل بدينار والذي يساوي (1000) فلس أصبح التعامل بـ (1000) دينار إلا أنه من وجهة النظر ألاقتصادية فإن القيمتان تكاد تكون متساويتان مما يعني أن فلس فترة ما قبل عام 1990يساوي الدينار في الفترة التي أعقبت عام، وأضحى حجم النقود في التداول هائلاً وأن حفظها ونقلها صار يكلف أموالاً ليست باليسيرة فضلاً عن المخاطر ألأمنيه التي تنتاب المتعاملين بها، إذ حصلت ولازالت تحصل سرقات أثناء عمليات التوديع أو السحب في حالات غير قليله وربما رافق ذلك قتل لبعض ألأشخاص.

3- **قوة الدينار العراقي:**

إن قوة أية عمله إنما تستند إلى قوة اقتصاد البلد الذي تمثله، ولما كان لا يبدو في الأفق مؤشرات تدل على زيادة قوة وفاعلية الاقتصاد العراقي ما عدا ما يترتب على زيادة إنتاج النفط بعد العقود التي أبرمت من قبل الحكومة مع العديد من الشركات لأجل الاستثمار في مجال إنتاج النفط ومن ثم زيادة العوائد ألناتجة عن ذلك، فالإنتاج في القطاعين الزراعي وقطاع ألصناعه التحويليه متدن حالياً كما أن سياسة الباب المفتوح أمام ألتجاره الخارجية وزيادة الواردات من شأنه استنزاف الكثير من موارد البلد، هذا فضلاً عن السياسة المالية التي تتجه صوب زيادة المرتبات لاسيما العليا منها دون أن يرتبط ذلك بمستوى الكفاءة والإنتاجية مما قد ينعكس سلباً على الاحتياطيات من النقد الأجنبي ومن ثم على قوة الدينار العراقي، إلا أنه هناك توقعات في أن حذف ثلاثة أصفار من العملة العراقية قد ترافقه عملية إعادة هيكله للنقود، إذ قد تتجه جهود البنك المركزي إلى إصدار فئات نقدية كبيره مثل (25، 5، 100، 200) دينار مما يجعل ألعمله العراقية مرغوبه من المواطنين و يرفع من قوتها في السوق المحليه وفي الخارج لاسيما الدول المجاوره إلا أن ذلك يبقى ارتفاعا محدوداً وفي حدود لا يتوقع أن يكون لها تأثير في مجال التبادل التجاري.

وإذا ما أريد للدينار العراقي أن يرتفع سعره فان ذلك ربما يعتمد على ثلاثة وسائل في هذا المجال هي:- (عبد النعم،1984: 252)

- استخدام الاحتياطات النقدية الدولية والتي هي عبارة عن العملات الأجنبية المتاحة للعراق في تمويل تجارته الدولية وذلك من خلال اعتماد أسعار الصرف الثابتة والتي تتطلب احتياطات نقدية دولية كبيرة في ضل التجارة الخارجية المتنامية للعراق.

- اعتماد مسألة التقنين (Rationing) لما يتوفر للعراق من احتياطات نقدية ودولية عن طريق إقامة نظام من الرقابة على الصرف الأجنبي(Foreign Exchange controls) والتي تتم من خلال البنك المركزي، إذ سيتم والحالة هذه وضع نظام من الأسبقيات لتحديد كميات السلع التي يمكن استيرادها ومن ميزات هذا الأسلوب هو معالجة التقلبات في سعر الصرف والحفاظ على سعر الصرف الثابت.
- إجراء تعديلات في الدخل والاستخدام،إذ انه لما كان التضخم هو السبب في خلق الفائض في الطلب على العملات الأجنبية فانه بالإمكان أن يواجه ذلك عن طريق سياسة انكماشية تتمثل في انخفاض عام في مستوى الأسعار وللوصول إلى ذلك يتوجب تحديد الطلب الكلي على السلع والخدمات من خلال فرض ضرائب متزايدة وربما أيضا من خلال خفض النفقات الحكومية ورفع أسعار الفوائد مما يحد من الطلب الاستثماري فيه.

وهذه الوسائل يمكن استخدامها في الأجل القصير من اجل إجراء التغييرات المنشودة في سعر صرف الدينار العراقي،ومن المؤكد أن لكل وسيلة من هذه الوسائل الثلاث ايجابيات وسلبيات لا يتسع المقام للإسهاب فيها، أما في الأجل الطويل فانه يمكن اللجوء إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من اجل أن يكون هناك طلب حقيقي على الدينار العراقي في نطاق التجارة الدولية على افتراض إمكانية تحقيق نسبة نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات العراقية،بيد انه يبدو ليس في الأفق القريب مايشير إلى إمكانية تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لاسيما في القطاعين الصناعي والزراعي وستقتصر الزيادة في الناتج المحلي على قطاع النفط نظراً لكونه يحقق عوائد تهم الحكومة والشركات المنتجة وذلك لوجود عقبات هامه تحول دون تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي وأهمها:-

- الافتقار إلى إجماع سياسي الذي لا غنى عنه لإسناد التطور الاقتصادي.
- غياب الإستراتيجية المتوسطة والطويلة الأجل التي من شأنها جعل الرؤيا واضحة أمام المستثمرين المحليين ودفعهم نحو المزيد من الاستثمارات في القطاعين الصناعي والزراعي بصورة خاصة.

- إتباع سياسة الباب المفتوح أمام التجارة الخارجية مما خلق عقبات حقيقية أمام النمو الحقيقي للإنتاج المحلي.

4- **النمو ألاقتصادي:**

إذا فهمنا النمو ألاقتصادي زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فإنه لا ينتظر من حذف ألأصفار من العملة العراقية تحقيق نمو اقتصادي إذ أن النمو ألاقتصادي يعتمد عوامل عديدة لعل أهمها:

- حصول زيادة في الطلب الكلي الفعال (Effective demand)
- وجود سياسة اقتصادية حكيمة.
- كفاءة القوة العاملة بمختلف مستوياتها ومقدار ألاستفادة منها.
- ألاستقرار السياسي والاجتماعي.

فكلما كانت هذه ألعوامل مواتيه كلما توقع حصول نمو اقتصادي، وفي العراق يبدو أنه من غير المتوقع حصول نمو اقتصادي ملحوظ ويعتد به وذلك لأنه مع ارتفاع أرقام الموازنات العامة سنه بعد أخرى إلا أنها تميل نحو زيادة حصة النفقات التشغيلية قياساً بالنفقات ألاستثمارية كما أن هناك بطء شديد في تنفيذ المشروعات الاستثمارية مع ما يشار إلى ارتفاع تكاليفها إذ هناك العديد من المشروعات التي يثار حولها لغط وشكوك مما يجعل التوقعات متشائمة بصدد النمو ألاقتصادي (أو التنمية ألاقتصادية)، في أجواء غياب (أو ضعف) وضوح السياسة ألاقتصادية و ارتفاع معدلات البطالة.

5- **موازنة (مقايسة):**

الحقوق بين المتعاملين وفض المنازعات إذا ما تم إلغاء ألأصفار الثلاثة من العملة العراقية فإنه يتوقع حصول منازعات اقتصادية بسبب وجود حقوق متبادلة بين ألأفراد والمؤسسات مما يقتضي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي حصول منازعات، و يبدو أن توجهات البنك المركزي تتجه نحو اتخاذ مثل هذه الإجراءآت كالقيام بحملة إعلامية واسعة لغرض توضيح أبعاد وتأثيرات حذف ألأصفار وإعطاء فرصة كافية لأجل تجنب الوقوع في اتفاقات غير محسوبة يمكن أن ينتج عنها مشاكل لاحقة.

6- **التزوير في مجال العملة العراقية:**

لاشك في أن التزوير في مجال العملة موجود في كثير من الدول منذ قديم الزمان والعراق ليس استثناء من ذلك، بل لعل مجال التزوير في العملة العراقية سوف ينشط بصورة واسعة في العراق إذا ما أتخذ القرار بحذف الأصفار وإصدار عملة جديدة وذلك لأن وضع الدولة لازال هشاً وشيوع ظاهرة الفساد المالي والإداري، لذا تجد هناك الكثير ممن يتخوفون من ألآثار السلبية التي قد تنجم عن حذف الأصفار، مما ينبغي اتخاذ ألإجراءآت السريعة والحازمة للحيلولة دون حصول عمليات تزوير أو جعله في أقل الحدود، لذا فإنه نقترح وكاستعداد مسبق أن تمّر عملية تبديل العملة بمراحل متعددة من التدقيق قبل إعطاء ألموافقة على صرف العملة الجديدة مع إعطاء المكافئات المجزية للقائمين بعملية التبديل إلى جانب العقوبات الصارمة بحق المساهمين بعمليات التزوير.

المحور الرابع
آثار حذف الأصفار في المستوى العام للأسعار

لا شك في أن استقرار مستويات الأسعار إنما يعتمد بالدرجة الأساس على قوة الاقتصاد وأنه ليس من المتوقع أن يؤدي حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي إلى إحداث تحسن كبير أو استقرار في مستويات الأسعار إلا إنه يترآى للباحث أن عملية حذف ثلاثة أصفار قد تساهم مساهمه متواضعة في تقوية الدينار العراقي ومن ثم الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار وهذا التحسن في قوة الدينار العراقي يمكن أن نعزوه إلى العوامل التالية:-

1-أثر الصدمة الأولى: إن حذف ثلاثة أصفار من شأنه إحداث صدمه اقتصاديه و اجتماعيه كبيره تؤدي إلى توقف بعض النشاطات الاقتصادية لفترة قصيرة ومن ثم تعاود الحركة الاقتصادية مسارها مجدداً في حين أن هناك نشاطات اقتصاديه قد تستمر في ركودها لفترة أطول، إن طول فترة الركود إنما تعتمد على أهمية النشاط الاقتصادي وما ينتجه من سلع أو خدمات ، فكلما كانت مرونة ألسلعه أو ألخدمه قليله كلما عاود النشاط الاقتصادي حركته مجددا بسرعة في حين ستظل النشاطات التي تتعامل بسلع أو خدمات ذات مرونة اكبر في ركود اقتصادي ، مما يتوقع أن يكون لذلك تأثير في مستويات الأسعار إذ إن النشاطات التي ينتج عنها سلع أو خدمات ذات مرونه أكبر تميل أسعارها إلى التراجع مما يؤثر في ألمساهمه ألفعليه في إحداث تحسن نسبي في مستويات الأسعار.

2- إن عملية حذف ثلاثة الأصفار من الدينار العراقي من المتوقع أن ترافقها إعادة هيكلة ألعمله، إذ إن أكبر عمله صادره عن البنك المركزي هي (25000) دينار وهي لا تزيد قيمتها عن (21) دولار أمريكي، لذا فإن هناك إقبال على تفضيل التعامل باستعمال العملات الأجنبية وأهمها الدولار الأمريكي لا سيما ألعمله من فئة (100) دولار لكونها تختزل الكميات ألكبيره التي يمكن أن يحملها المتعاملون إلى كميات ورقيه أقل، لذا فإنه في حالة إعادة هيكلة العملة العراقية وإصدار عملات من فئات أكبر مثل (25،50 ، 100، 200) دينار بعد حذف الأصفار الثلاث من الدينار العراقي من شأنه أن يعزز قوة الدينار العراقي نسبيا ويؤدي إلى استقرار مستويات الأسعار.

3- أن حذف الأصفار الثلاث من الدينار العراقي من شأنه كسر الجمود في هيكل الأسعار ولتوضيح عملية كسر الجمود يمكن أن نستعين بالمثال الآتي:-

قبل حذف الأصفار	بعد حذف الأصفار
1. إن الوحدة العامة في التعامل لقياس القيم هي (1000) دينار. 2. إن أقل عمله في التداول. 3. هي (250) دينار. 4. في حالة المساومة في السوق لأجل تخفيض الأسعار والحصول على ربح للمشتري تكون النسبه غالبًاً 250|1000 = ¼ أي 250 دينار	أ-الوحدة العامة في التعامل لقياس القيم هي(1) دينار أو(1000) فلس. ب- وإذا ما رافقت عملية إعادة هيكلة العملة وإصدار عملات نقدية صغيره مثل:- ت- (10,25,50,100،250) فلس فتكون هناك إمكانية واسعة للتخفيض. ث- إذا فرضنا إن التخفيض كان بمقدار (100) فلس فستكون نسبة التخفيض

وهو ما يصعب على الكثير من الباعة تحمله لأن التخفيض يشكل نسبه كبيره وهي(¼) أ و 25%.	تساوي: 1\10=100\1000 أو (10%) وهي نسبه يمكن للبائع تقبلها لأنها أقل من نسبة التخفيض قبل حذف الأصفار الثلاث.

من المثال السابق يمكن أن يتبين لنا أن عملية حذف الاصفار تشكل عملياً مدخلاً لكسر الجمود في هيكل الأسعار في السوق المحلية الذي يشهد ملايين المعاملات وهي أن كانت تمثل صفقات صغيرة الحجم ألا إنها في مجموعها تمثل نسبة مهمه من الدخل المحلي وهو لاشك أمر ستكون له نتائج إيجابية في تهدئة وتائر التضخم الاقتصادي.

4- وبالنظر إلى تدني قيمة الدينار العراقي حالياً فانه كما اتضح لنا من أن غالبية الصفقات التجارية تتم في الوقت الحاضر بالعملات الأجنبية، كما ان بعض الادخارات تتم بعملات أجنبية، كما أن الاحتفاظ بالنقود حتى بالعملة العراقية يتطلب تكاليف باهضه لأجل الخزن والتوزيع والعد والفرز والتدقيق ولاشك في أن الحصول على العملة الأجنبية وعمليات الخزن والتوزيع والعد والفرز والتدقيق تتطلب تكاليف يتحملها الاقتصاد الوطني وهي تنعكس سلباً على مستويات الأسعار وإذا ماتم حذف الاصفار وإعادة هيكلة فئات العملة فأنه من المتوقع أن تحصل نتائج ايجابية على مستويات الأسعار وذلك لانخفاض التكاليف السابقة الذكر والتي كانت تؤثر سلباً على مستويات الأسعار.

5- أن حذف الاصفار من الدينار العراقي وإعادة هيكلة فئات العملة من شأنه أن يقلل الكتلة النقدية الهائلة، ولنا من التجارب مايفيد في هذا المجال،إذ أن السويد التي يتوفر فيها حالياً واحد من أفضل أنظمة المدفوعات في العالم وعلى الرغم من ذلك فأن كلفة التداول النقدي من عد وفرز ونقل وخزن للعملة تكلف الاقتصاد الوطني مانسبته 4% من الناتج

المحلي الإجمالي للسويد (مظهر، 3:2011) فكيف الحال في بلد مثل العراق يتولى إدارة مقادير نقدية هائلة ضعيفة التركيب مما يضيف كلفة معاملات نقدية ربما تصل إلى 8% أو أكثر من الناتج المحلي الإجمالي، أن حذف الاصفار وإعادة هيكلة فئات العملة من شانه أن يقلل الكتلة النقدية الهائلة سيجعل بالإمكان القيام بتقليل كلفة المعاملات النقدية مما يعود على الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي ومن المتغيرات التي سيصيبها التحسن هو المستوى العام للأسعار.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. إن اصلاح العملة العراقية الذي من المؤمل ان تقوم به السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي العراقي أمراً اعتيادياً وسبق لدول عديدة ان قامت به.
2. يبدو أن أحد أهداف عملية اصلاح العمله العراقيه تقليل حجم الكتله النقديه الهائلة.
3. يبدو للباحث أن المعضله الأساس التي ستواجه عملية إصلاح العمله هي الفساد المالي وألإداري لإنها ستكون خارج سلطة البنك المركزي.
4. إن إصلاح العمله العراقيه (الدينار) ليست مجرد عمليه فنيه بحته وإنما هي عمليه فنيه وسياسيه وإقتصاديه مترابطه.
5. إن تخلف الوضع النقدي في العراق يعد أمراًغيرمقبول نظراًلتجربته الطويلة في المجال النقدي.
6. إن قوة الدينار العراقي لازالت تعتمد على إستخراج وتصدير النفط أكثر مما تعتمد على الإنتاج الحقيقي.
7. ليس من المتوقع أن تتحقق نتائج إيجابيه كبيره عقب إصلاح العمله العراقيه في مجال المستوى العام للأسعار ومن ثم المستوى المعاشي وإنما ستكون النتائج في هذا المجال محدوده.

ثانياً: التوصيات:

1. لنجاح عملية إصلاح العمله العراقيه وتقليل الكتله النقديه ينبغي توفير الشروط اللازمه التي يمكن تحديدها من البحوث والدراسات واللقاءآت مع المعنيين من ذوي الخبرة اضافة الى ما يتوفرللمختصين في البنك المركزي.
2. لنجاح البنك المركزي في إصلاح العمله العراقيه على البنك المركزي أن يطلب (أو يضمن) معاضدة السلطة الماليه ممثله بوزارة الماليه لأجل موازنة الإيرادات العامة مع النفقات العامة وإلا فإن إرتفاع حجم النفقات العامه السنوي المستند الى الإيرادات النفطية سيجعل الكتله النقديه في زياده مستمره مع مر السنين وستعود الكتله النقديه الى وضعها الكبير.
3. على البنك المركزي أن يأخذ بعين الإعتبار الفساد المالي والإداري كمعوق هام عند تبديل العمله القديمه بأخرى جديده وأن يضع خطه لأسوء الإحتمالات ويقترح الباحث على البنك المركزي أن يطلب مساعدة صندوق النقد الدول (IMF) في الإشراف والمراقبه على عملية تبديل العمله القديمه بالعمله الجديده لأجل ضمان نجاح البنك المركزي في عملية إصلاح العمله العراقيه.

ينبغي المحافظه على رصيد العراق من العملات الصعبه وعدم التهاون في ذلك مع محاولة تعدد مكونات هذا الرصيد خشية تأثره عند حصول أزمات إقتصادية فيما إذا إعتمد على مكون واحد لما في ذلك من إنعكاس على قوة الدينار العراقي.

المستخلص

بالنظر إلى الاستعدادات التي تجري في العراق في الوقت الحاضر لأجل حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، فإن هناك توقعات بحصول آثار محتملة على متغيرات عديدة وأهمها المستوى العام للأسعار، لذا فان الباحث من خلال هذا البحث حاول إلقاء الضوء على بعض الصعوبات التي قد تواجه مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي وقد حاول الباحث إعطاء وصف للحالة النقدية في العراق في الوقت الحاضر ثم تحديد المسوغات لحذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي والنتائج المتوقعة، وبالنظر إلى أهمية

الآثار المتوقع حصولها في المستوى العام للأسعار فقد أفرد الباحث مبحثاً لهذا الموضوع، وأخيراً تحديد النتائج واقتراح التوصيات التي خلص إليها البحث.

The probable effects for dropping three zeroes from Iraqi dinar on general level of prices,

Abstract

with regard to the preparation which made in Iraq nowadays for dropping three zeroes from Iraqi dinar, there is expectations that this change will lead to probable effects on various variable, the most important at it, the general level of prices, therefore the researcher through this research, try to highlight on some difficulties which face dropping zeroes legislated from Iraqi dinar, the researcher try to give a description to the monetary condition in Iraq nowadays and specified justification to dropping three zeroes from Iraqi dinar and expected conclusions regarding to the expected effects in the general level of prices, therefore the researcher set apart topic to this subject, finally specified conclusions and suggested recommendations which research is come to.

المصادر

1. الإقتصاد والأعمال، الإقتصاد العراقي في المرحلة الحرجة، شباط (فبراير) 1983 السنة الرابعة العدد (45).
2. بلحاوي، حاتم كريم، الخصخصة كنموذج للإصلاح الاقتصادي في العراق،مجلة واسط للعلوم الإنسانية العدد (17) 2011.
3. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: التقرير الاقتصادي السنوي للبنك
المركزي العراقي 2010.
4. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية، 2005.
5. الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القوميه، مؤشرات إحصائيه عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي في العراق للمدة (2007– 2010) تشرين الثاني 2011.
6. الحجار، بسام، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، الطبعة الثانية 2009م/1430هـ.
7. سيد علي، عبد المنعم، مدخل في علم الاقتصاد، الجزء الثاني، طبع بمطابع جامعة الموصل 1984.
8. سيد علي، عبد المنعم، التطور التاريخي للأنظمة النقديه في الأقطار العربيه، مركز دراسات الوحدة العربيه، الطبعه الأولى، بيروت، كانون الثاني، (يناير) 1983.
9. سيد علي، عبد المنعم، إقتصاديات النقود والمصارف، الجزء الأول، الطبعه الثانيه، مطبعة الديواني، بغداد 1986.
10. قاسم، مظهر محمد صالح، نائب محافظ البنك المركزي العراقي، إعادة هيكلة العملة العراقية، مشروع حذف الأصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية، ورقة غير منشورة، آب 2011.
11. مجموعة القوانين والأنظمة 1976.
12. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الأرقام القياسية، الأرقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2010، تموز 2011.
13. Harris , Laurence, Monetary theory- international student edition,1985.

14. Mosley,Layna: Dropping zeros ,gaing credibility, currency redenomination in Developing nations , mosley@unc.edu.